الأستاذين : 01- د/ نصير لعرباوي 02- د/ فاتح النور رحموني

01/ الأستاذ : نصير لعرباوي

جامعة/ سطيف 2 كلية/ العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم/علوم الإعلام والاتصال

الصفة : أستاذ محاضر - أ

البريد الالكتروني:naci_larb@yahoo.fr رقم الهاتف: 0555.08.80.53

02/ الأستاذ : فاتح النور رحموني

جامعة/ المسيلة كلية/ الحقوق والعلوم السياسية قسم/ العلوم السياسية

الصفة: أستاذ محاضر - أ

البريد الالكتروني: fathi_rahmoun@yahoo.fr رقم الهاتف:0552.29.47.49

عنوان المداخلة

التجارة الالكترونية في الجزائر: الواقع والمأمول

المحور01: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتجارة الالكترونية .

ملخص:

يعتبر التحول نحو اقتصاد المعرفة ضرورة عالمية في عصر المعلومات والثورة التكنولوجية، فقد أصبح اليوم رهان أساسي للتطور والمنافسة في السوق العالمية، وتعتبر التجارة الالكترونية الآلية الوحيدة لتحقيق كل ذلك بناءا على القدرة في التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنه أصبح تطوير التجارة الالكترونية من أولويات الدول في العالم، حيث حققت الدول المتقدمة تطورا سريعا ونتائج فعالة انعكست على مختلف جوانب الحياة الأخرى، غير أن واقع التجارة الالكترونية في الجزائر لا يزال متخلفا ويتطور بشكل بطيء جدا، ويرجع ذلك بالأساس إلى مجموعة من العوائق والإرهاصات التي ترهن مستقبله، وذلك في جميع المجالات سواء بالنسبة إلى التخلف في الجانب القانوني والتشريعي، أو في الجانب المالي والمصرفي والإداري وتخلف البنية التحتية لقطاع الاتصالات، أو على مستوى درجة الوعي العام للمستخدمين والكوادر البشرية للشركات والمؤسسات التجارية العمومية والخاصة.

Abstract:

The change to knowledge economy is a world necessity in information and technology age; it becomes today a main issue to evolution and competition in the global market. The e-commerce is the unique mechanism to make all of it according to the ability to

control the information and communications technology, after that the development of e-commerce has become one of the world priorities. The developed countries have achieved a fast development and effective results reflected on various other aspects of life, however, the reality of e-commerce in Algeria still lagging and evolves in slow, it is due mainly to a range of obstacles and signs pinning her future, in all domains both for the underdevelopment in the legislative and legal aspects, or in financial, banking and administrative infrastructure, and the failure of the telecommunications sector, or on the level of public awareness of users and responsible of companies, public and private corporate.

مقدمة

شكلت التغيرات العميقة في نمط التفاعلات الإنسانية سمة بارزة من سمات النظام الدولي المعاصر، ويعود ذلك بالأساس إلى الثورة التكنولوجية التي شهدها قطاع المعلومات والاتصالات، والتي أحدثت نقلة نوعية في مجال التعاملات بين المؤسسات والأفراد ومختلف الفواعل المجتمعية، وهو ما يعبر عنه بالتجارة الالكترونية التي انتشرت بوتيرة متسارعة في العقود الأخيرة إلى درجة أنها كادت ان تقضي على وسائل التعامل والتجارة التقليدية الأخرى خاصة في الدول المتقدمة كأوربا وأمريكا وشرق آسيا، وذلك لما لها من ميزات ايجابية كبيرة، وتسعى اليوم الدول النامية جاهدة إلى تطوير هذا النمط من التعاملات من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والتفاعل ايجابيا مع أسلوب التجارة العالمي الحديث، وفي هذا الإطار تولي الجزائر أهمية بالغة لهذه المسألة باعتبارها أصبحت ضرورة ملحة، سعيا منها لتطوير قطاعي التجارة والخدمات وربطهما بالتجارة الدولية، غير أن بعض العوائق والإرهاصات تبقى عائقا أمام هذه الجهود، لذا فان الإشكالية الأساسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- ما هو واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وما هو المأمول منها ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي ماهية التجارة الالكترونية ؟
2- ما هو واقع التجارة الالكترونية في الجزائر ؟
3- ما هي عوائق التجارة الالكترونية في الجزائر ؟
4- ما هو مستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر ؟

01/ ماهية التجارة الالكترونية

أ- **تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساس قيام التجارة الالكترونية، فمن غير الممكن وجود نشاط تجاري الكتروني في ظل غياب استخدام التقنية في مجال المعلومات والاتصالات، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت من أهم ضرورات الحياة المعاصرة ومن أبرزها في الجانب الاقتصادي والتجاري، وتعرف بأنها:" جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحاسبة الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات".[1] ومن بين أهم تلك الوسائل الهاتف والفاكس والتلكس، والتبادل الالكتروني للبيانات، والانترنت والاكسترانت (هي شبكة تربط الشركات مع شركاء العمل الخارجيين كالموردين ومندوبي المبيعات) وغيرها.

ب- **تعريف الانترنت :** لا يمكن الحديث عن تجارة الكترونية دون وجود لشبكة انترنت، فهي أيضا الوسيلة الأساسية لقيام نشاط التجارة الالكترونية، وهي من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في عالم تكنولوجيا شبكات الكمبيوتر حيث ظهرت شبكة الانترنت العالمية سنة 1989.[2] وهي كلمة انجليزية مختزلة لعبارة " Interconnexion Network " وتعني ربط أكثر من شيئين في شبكة، تعرف الانترنت بأنها شبكة الشبكات، وهي عبارة عن شبكة اتصال عالمية تربط عدة آلاف من الشبكات الفرعية وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام في العالم.[3] وهي مرتبطة ببعضها عبر خطوط اتصال هاتفية أو خطوط اتصال عبر الأقمار الصناعية، وبدأ استعمالها في بداية السبعينات في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية.[4] ثم انتشرت مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى العالم. ويعتبر البريد الالكتروني التطبيق الأكثر استخداما على شبكة الانترنت، حيث يمثل 85 % من إجمالي حركة المرور عبر الانترنت، فهو الوسيلة الأكثر شيوعا لفترة طويلة في إرسال واستقبال الرسائل الالكترونية، ويتطلب أن يكون للمرسل والمستقبل عنوان بريد الكتروني.[5]

ت- **تعريف التجارة الالكترونية:** ترتبط التجارة الالكترونية بالاقتصاد الرقمي Digital Economy نظرا لارتباطه أساسا بأجهزة الاتصالات، وقطاع خدمات الاتصالات، والقطاعات المنتجة القائمة على تقنية المعلومات، وهو ما تعتمد عليه التجارة الالكترونية أيضا فهي تتحرك في نفس المجال، وإذا كانت **التجارة** تعني تبادل وتداور السلع والخدمات وفق نظام وقواعد محددة، فان **الالكترونية** تعني استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الانترنت في هذه التجارة.[6] لذا فان التجارة الالكترونية تعرف بأنها: "ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة أدوات الاتصال وغيرها من الوسائل ذات العلاقة بالاتصالات".[7] وعرفتها منظمة التجارة العالمية بأنها: "مجموعة متكاملة من عقد وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بصورة الكترونية".[8] وهي استخدام

مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الممثلة في أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة للقيام بمختلف الأعمال التجارية والخدماتية ، وتعتمد على إجراء مبادلات تجارية او إيصال معلومات أو خدمات أو منتجات عبر خطوط الهاتف أو شبكات الانترنت أو أي وسائل أخرى تعتمد على التقنية.

التعاملات التجارية الالكترونية قد تتجسد بين مؤسسات خدمات أو شركات اقتصادية صناعية وتجارية، كما قد تكون بين المؤسسات التجارية والأفراد الذين يمثلون طبقة المستهلكين، كما قد تكون بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الحكومية أو بين الحكومة ومواطنيها فيما يعرف بالحكومة الالكترونية Electronic Government .

ث- ميزات التجارة الالكترونية:

للتجارة الالكترونية العديد من الميزات الايجابية التي تجعلها أفضل بكثير من التجارة التقليدية، ومن أهمها:

- تساهم في تخفيض التكلفة وتلبية خيارات الزبون بيسر وبسهولة.
- تتميز بانخفاض الأسعار وسرعة وسهولة الدخول إلى الأسواق العالمية والتسوق واقتناء المنتجات.
- تتيح تعدد الخيارات أمام المستهلك.
- تسهل وتسرع عملية تبادل المعلومات بين المستهلكين.

وهو ما جعل التجارة الالكترونية في تطور وانتشار سريع جدا مقابل تراجع واضح لوسائل وطرق التجارة التقليدية في العقدين الأخيرين، فانتشرت وسائل التجارة الالكترونية المتنوعة مثل البطاقات البنكية وبطاقات الدفع والبطاقات الائتمانية وبطاقات الصرف الشهري والنقود الالكترونية وغيرها.

02/ واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

أ- استخدام الانترنت والبنية التحتية: يعتبر وجود وتطور شبكة الانترنت الوسيلة الأساسية لنجاح التجارة الالكترونية، لذا حاولت الجزائر ولوج هذا العالم سنة 1993 من خلال إنشاء شبكة وطنية وربطها بالشبكات الدولية بواسطة مركز البحث والإعلام العلمي والتقني "CERIST" التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثم تم ربط الجزائر بالشبكة العنكبوتية العالمية عن طريق ايطاليا في مارس 1994، في إطار مشروع مع منظمة اليونسكو يسمى (RINAF)، غير أن سرعة الانترنت في البداية كانت بطيئة جدا (9.6 ko) إلى غاية سنة 2008، كما أنها بقيت محتكرة من طرف الدولة لمدة طويلة، أما بعد تحريرها بواسطة القانون رقم 257-98 الذي كان عاملا في انتشارها بشكل واسع في القطاع الخاص، فقد وصلت سنة 2009 إلى الاستخدام من طرف 4.700.000 مستخدم في حين كانت سنة 1998 لا تتجاوز 6000 مستخدم.[9] رغم كل ذلك لا تزال الجزائر متخلفة في سرعة الانترنت واتساع نطاق انتشارها واستعمالها، فقد تطورت تكنولوجيا الاتصال العالمي إلى ما يعرف بكابلات النفاذ بواسطة الألياف البصرية أو الضوئية، من خلال كابلات ألياف بصرية مرتبطة بالاقتصاد الرقمي العالمي، فالجزائر لازالت إلى يومنا هذا تعمل على مد هذه الكوابل بين مدنها ومؤسساتها الحكومية في سعيها لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال السريع جدا من حيث التطور التقني المتجدد.

أما من حيث سوق خدمات الانترنت في الجزائر فتهيمن عليها مؤسسة اتصالات الجزائر الحكومية، وكل مزودي خدمة الانترنت الخواص يمارسون نشاطهم من خلال هذه المؤسسة، كما ان معظم والمستخدمين للانترنت في الجزائر متصلين من خلال خدمة ADSL التي تمتلكها هذه الشركة، وهو ما يجعل الجزائر متخلفة في هذا المجال عالميا وعربيا، فلا وجود لنشاط المنافسة الحرة للقطاع الخاص في هذا الإطار.

ب- **الجانب التشريعي:** تعتبر التشريعات القانونية الإطار التنظيمي الذي يضمن استمرار التجارة الالكترونية ويضمن حماية حقوق الأطراف المتعاملة بها، ويحدد شكل وصفة التعاملات الالكترونية وضوابطها والعقوبات المترتبة على انتهاكها، وبالتالي فان تطوير الجانب التشريعي مهم جدا لتطوير التجارة الالكترونية. غير أن الجزائر رغم كل المجهودات لا تزال ضعيفة في هذا الجانب، فعلى هامش افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في ماي 2009، أعلن وزيري التجارة والاتصال الجزائريين (هاشمي جعبوب، حميد بصالح) عن الشروع في وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأطير التجارة الالكترونية ويوفر الحماية والأمن للبيانات والصفقات الالكترونية، ويساهم في خلق مناخ من الثقة لدى المؤسسات التجارية والمتعاملين الجزائريين والأجانب.[10] إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بعد ذلك وبقيت الجزائر متخلفة حيث تعرف مستوى ضعيف من الحماية والأمن الرقمي، أو تطوير القواعد المتعلقة بالجريمة الالكترونية والملكية الفكرية، فالجزائر تصنف أنها إحدى أكبر الدول في العالم من حيث قرصنة البرمجيات وأضعفها في حماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، وفي إطار سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فهي مطالبة بضرورة وضع ترسانة قانونية محكمة تتلاءم مع القوانين الدولية وتملأ الفراغ القانوني، رغم ان بعض الدول العربية نجحت في هذا الإطار بشكل واضح على غرار تونس والمغرب ومصر.

ت- **الجانب المالي والمصرفي:** نجاح التجارة الالكترونية يقوم أساسا على ضرورة تطوير القطاع المالي والمصرفي، وهو ما فرض على البنوك في الجزائر ضرورة توفير تقنيات حديثة، ووضع في الخدمة وسائل دفع الكترونية تساعد المتعاملين والزبائن في التعاملات الالكترونية، غير أن هذا الجانب أيضا لم يتطور بالشكل المطلوب، فرغم الاهتمام الذي أبدته البنوك والمصارف الجزائرية بالأعمال الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة، إلا أنها لم تتجاوز المستوى البدائي القائم على الدفع عند التسليم، ولم تصل إلى المستوى الثاني القائم على الدفع الفوري الالكتروني. وفي هذا الإطار انطلقت إستراتيجية التعامل ببطاقات السحب الآلي على مستوى بريد الجزائر منذ سنة 2005، في محاولة لتمكين الزبائن من شراء حاجياتهم عبر الانترنت، إلا أنها لم تتحقق إلى يومنا هذا، فهذه البطاقات لم يتم تحديثها بشكل يسمح بإجراء عمليات شراء عبر الانترنت.[11] أما على مستوى البنوك فرغم أن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع عبر الانترنت، مثل بنك الفلاحة والتمنية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والقرض الشعبي الجزائري، غير أنها تتيح خدمات عادية لا ترقى إلى مستوى تفعيل التعاملات التجارية، ومعظم الخدمات التي تتيحها تنحصر في إمكانية الاطلاع على الرصيد للمشتركين، وطلب صك بريدي أو دفع فاتورة الهاتف النقال وغيرها من الخدمات العادية.

ث- **الجانب التسويقـــي:** الحديث بلغة الأرقام عن ما حققته التجارة الالكترونية في الجزائر غير ممكن للأسف، وذلك لعدم وجود هيئة أو جهة مختصة تشجع وتطور هذه التجارة، وتكون مصدرا لتوفير البيانات والمؤشرات الدالة على مدى تقدم مستوى المعاملات التجارية الكترونيا، ولكن يبدو واضحا التقدم المتباطئ للجزائر في مجال التجارة الالكترونية، وذلك على خلاف معظم دول العالم بما فيها الدول النامية والفقيرة، والدليل على ذلك عدم وجود دراسات أو أرقام تحدد الحجم الفعلي للتجارة

الالكترونية في الجزائر من طرف وزارة التجارة التي تعتبر المؤسسة الأولى المسئولة عن ذلك. كما أن نسبة ضعيفة من مؤسسات الدولة مرتبطة بالانترنت، حيث أشارت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن حولي 20 % فقط من إجمالي مؤسسات الدولة الجزائرية مرتبطة بشبكة الانترنت، وهي نسبة ضعيفة جدا فاستعمال الانترنت في التجارة من طرف مؤسسات الدولة الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا، حيث احتلت المرتبة 139 من بين 144 دولة.[12]

03/ معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر

أ- **مستوى البنية التحتية:** الجزائر مثل العديد من دول العالم النامية، تعاني من ضعف نوعية الاتصالات ونقل المعلومات وضعف مستوى الربط الالكتروني، وضعف شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية عموما، وهي من أهم التحديات التكنولوجية للدخول في الانترنت ومنه عالم التجارة الالكترونية، وتتأخر بشكل كبير عن المعدل العالمي خصوصا فيما يخص انعدام القاعدة التكنولوجية والبنية التعليمية اللازمة، إضافة إلى ضعف مستوى الاستثمار في هذا المجال.[13] وتعتبر تكاليف استخدام الانترنت مرتفعة في الجزائر مقارنة بدول العالم، خاصة في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي تحتكره مؤسسة تابعة للدولة (اتصالات الجزائر) وهو ما يجعل نسبة واسعة من الجزائريين غير قادرين على استخدامها.

ب- **مستوى الوعي:** إن توفر الكوادر البشرية يعتبر أحد أهم مقومات نجاح التجارة الالكترونية في أي بلد أو مجتمع في العالم (المختصين في مجال تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والبرمجيات الرقمية)، كما يعتبر مستوى الوعي العام في المجتمع أيضا ضروريا، حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الالكترونية دورا هاما في توسيعها وتطويرها بين القطاعات الإنتاجية والمؤسسات التجارية والمؤسسات الحكومية وبين المستهلكين أيضا.[14] وهو ما يعتبر عائقا في الجزائر نظرا لتدني مستوى الوعي والتحكم في استخدام الوسائل التكنولوجية في مجال الاتصالات، فنسبة كبيرة من الجزائريين غير قادرين على التحكم في استخدام الحاسوب وهو ما أصبح يطلق عليه الأمية المعلوماتية. إضافة إلى ضعف مستوى الإطارات والكوادر البشرية في مؤسسات الدولة أو توفرها بالعدد الكافي ، فهي تفتقد للكفاءة اللازمة في هذا الجانب، فهي غير قادرة على التحكم باقتدار في مهارات البرمجة وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل وتصميم مواقع التجارة الالكترونية ونظم الدفع الالكتروني وغيرها من الأنظمة والتطبيقات والبرمجيات اللازمة في عالم التجارة الالكترونية.

ت- **مستوى إداري:** فشل الاستراتجيات المعتمدة في تطوير الإدارة الجزائرية لمسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، فرغم إعلان عدة مشاريع لتطوير ورقمنة الإدارة الجزائرية إلا أنها لا تزال متخلفة جدا في ظل وجود نظام بيروقراطي متخلف، فالنظام المالي والمصرفي في الجزائر يعد الأضعف حتى مقارنة بالمغرب وتونس، كما أن المؤسسات الجزائرية حتى وان كانت مرتبطة بشبكة الانترنت فإنها تبقى غير قادرة على تحقيق أي نجاح في المنافسة الدولية، فنجد مثلا صعوبات كبيرة في إجراءات التصدير والاستيراد مرتبطة بالتراخيص ونظام الحصص والقيود المفروضة على الواردات والصادرات وغيرها من عوائق نجاح التجارة الالكترونية.

كما تعاني الجزائر من جهة ثانية من ضعف نظام التحصيل الضريبي والقدرة على فرض نظام الرسوم على المعاملات التجارية الالكترونية، وهي تعتبر قاعدة أساسية لإبراز قدرة الدولة على تنظيم قطاع التجارة الالكترونية وفرض سيطرتها عليه لحمايته من التجاوزات في المعاملات والفراغات في التشريع القانوني.

ث- مستوى قانوني: إن ضعف المنظومة التشريعية في التجارة الالكترونية في الجزائر كان سببا في العديد من المشاكل التي تنعكس على مستقبل تطور التجارة الالكترونية، وتتسبب في العديد من النزاعات وضياع حقوق المتعاملين سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم كفاية عناصر الأمان بالنسبة لوسائل السداد.
- ارتفاع نسبة التجسس وسرقة أو تدمير المعطيات والملفات والبيانات السرية والمهمة .
- اتساع دائرة التغيير والتزوير في الملفات والبيانات من خلال الاختراق وهو ما يعرف بالقرصنة الالكترونية.
- وجود خطر فقدان الحقوق للمتعاملين نتيجة ضعف البيئة القانونية في حماية تلك الحقوق.[15]

04/ مستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر

أ- سيناريو النجاح:

يرتبط نجاح هذا السيناريو بالعديد من التغييرات الضرورية، والتي تصب في مجملها في وضع سياسات توعية شاملة لمحاربة الأمية المعلوماتية، وكذا تحسين قطاع الاتصالات وتطوير المنظومة القانونية المرتبطة بتنظيم وحماية المعاملات التجارية، وإذا توفرت هذه الشروط سيصبح هذا السيناريو واقعا ملموسا في الجزائر بعد سنوات. ومن أجل تحقيق ذلك يجب تكثيف حملات نشر الوعي والتنوير خاصة بواسطة وسائل الإعلام، من أجل تكوين رأي عام إيجابي قابل للاندماج في مشروع التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية، وذلك من خلال التعريف بها وبطرق تطبيقها وممارستها والترويج لها بالتعريف بمزاياها المتعددة، كما يتطلب أيضا نشر التعليم والتكوين في مجال استخدام الانترنت من أجل توسيع دائرة مستخدميه.

ومن جهة أخرى يتطلب نجاح هذا السيناريو أيضا تطوير قطاع الاتصالات وتطوير البنية التحتية، من خلال إنهاء احتكاره من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر ودعم القطاع الخاص والمنافسة الحرة لتوفير خدمات أحسن بتكلفة أقل. إضافة إلى ضرورة تطوير المنظومة التشريعية بما يتوافق والتحديات التي تطرحها التجارة الالكترونية، لتصير هذه المنظومة التشريعية قادرة على حماية وتأمين المعاملات الالكترونية، وقادرة على كسب ثقة المتعاملين وطموحاتهم في قطاعي التجارة والخدمات.

ب- سيناريو الإخفاق:

قد يتحقق هذا السيناريو عند توفر مجموعة من الشروط التي تبدو غير مستبعدة، خاصة عند مقارنة مستوى تطور التجارة الالكترونية في الجزائر مع تطورها في دول العالم عموما والدول العربية والإفريقية خصوصا، فهذه الأخيرة شهدت في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في هذا الجانب، في حين لا تزال الجزائر تعاني من ضعف منظومة تشريعية، فعدم تطورها سيؤدي إلى ظهور مشاكل عديدة كضياع حقوق المتعاملين وعدم قدرتهم على استرجاعها نتيجة وجود فراغ قانوني، وهو ما يساهم في تخلي المتعاملين عن هذا النوع من التجارة نتيجة انعدام نظام التأمين والحماية

لمعاملاتهم، ويضطرهم الى العودة الى التجارة التقليدية التي تعتبر أكثر أمانا، فيتسع مجال غياب الثقة في المعاملات الالكترونية ويؤدي إلى تراجع نسبة هذه التعاملات. ومن جهة ثانية فان تخلف النظام المالي والمصرفي في الجزائر (تخلف البنوك الجزائرية وغياب المنافسة من خلال فتح المجال للبنوك الخاصة) يساهم بدوره في تحقق سيناريو الإخفاق، حيث يتسبب باستمرار في خسارة الجزائر للمستثمرين الوطنيين والأجانب، نتيجة جموده وعدم تطوره تماشيا مع متطلبات الاستثمار في السوق العالمية التي تتميز بسهولة وسرعة انتقال رؤوس الأموال، مما يجعل هؤلاء المستثمرين يفضلون الاستثمار في دول الأخرى مثل تونس والمغرب حيث تتوفر الحماية وسهولة تحويل رؤوس الأموال.

ت- سيناريو استمرار الوضع القائم:

هو السيناريو الأقرب إلى التحقيق، حيث تتميز التجارة الالكترونية في الجزائر بمراوحة مكانها، نتيجة غياب شروط التطور وضعف جهود الدولة في تطوير قطاع الاتصالات والبنية التحتية التي تعاني ضعفا وتخلفا كبيرا إذا ما تم مقارنتها بدول العالم الأخرى، ولكنها من جهة ثانية تتطور ببطء شديد مما يلغي سيناريو الإخفاق التام، وكذلك نظرا لأهميتها البالغة وتحول العالم نحوها مما يجعلها ضرورة لا مفر منها بالنسبة للجزائر، وبالتالي فمن المتوقع أن تستمر التجارة الالكترونية في الجزائر في مسار تطور بطيء جدا لا يلبي الاحتياجات والطموحات الداخلية للمتعاملين ولا يلبي أيضا رغبات المستثمرين والمتعاملين الأجانب، وهو ما يجعل الجزائر تبقى من بين أضعف الدول في سلم الترتيب في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدام الانترنت ومنه التجارة الالكترونية.

خاتمة

رغم الانتشار الواسع للتجارة الالكترونية في العالم وتمكنها من الهيمنة على شكل التعاملات الاقتصادية والتجارية على حساب التجارة التقليدية، إلا أنها لا تزال في الجزائر ضعيفة جدا، وذلك رغم اعتمادها منذ حوالي عقدين من الزمن، إلا أنها في الواقع لا تزال تتطور ببطء شديد، لا يرقى حتى إلى مستوى تطورها في الدول العربية المجاورة، وذلك نتيجة وجود عدد كبير من المعوقات خاصة ما تعلق بضعف البنية التحتية وانتشار وسرعة الانترنت، وضعف مستوى الوعي والقدرة على استخدام وسائل الاتصال الحديثة لدى فئة كبيرة من الجزائريين، وكذا ضعف المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة والمؤمنة للتعاملات التجارية الالكترونية، وكل ذلك يحرم الجزائر من العديد من المنافع والميزات الايجابية لهذا النوع الحديث من التجارة، ويبقى تطورها مستقبلا مرهون بقدرة الدولة على وضع إستراتيجية ناجحة وفعالة في تطوير البنية التحتية والمنظومة القانونية وتطوير النظام المالي والمصرفي وكذا التقليل من نسبة الأمية المعلوماتية، والتي في مجملها تعتبر الأساس لنجاح التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع

[1] - سمية ديمش، **"التجـــارة الالكتـــــرونية حتميتها وواقعها في الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة 2011/2010 ، ص04.

[2] - توفيق عباس عبد عون المسعودي، **"التجارة الالكترونية العربية ومسار التطور والموقع في الاقتصاد العالمي"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، البصرة، مجلد 02، عدد 05، 2004، ص 36.

[3] - بشير عباس العلاق، سعد غالب ياسين، **التجارة الالكترونية**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004، ص98.

[4] - عبد المالك ردمان الدناني، **الوظيفة الاعلامية لشبكة الأنترنت**، بيروت: دار الراتب الجامعي للنشر، ط1، 2001، ص44.

[5] - هارون بفول، جمال بوزيان رحماني، **"الانترنت التحتية للتجارة الالكترونية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الرابع حول عصر نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر، بالمركز الجامعي خميس مليانة ، الفترة 27/26 أفريل 2001، ص 04.

[6] - صدام محمد محمود الحيالي وآخرون، **"أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية"**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 02، عدد 03، 2006، ص138.

[7] - عابد بن عابد العبدلي، **التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع – التحديات – الآمال)**، مداخلة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 06.

[8] - سامرة نعمة كامل الثامر، **"مفهوم التجارة الالكترونية ومزاياها على المجتمع العربي"**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 10، عدد 02، 2008، ص94.

[9] - الاتحاد الدولي للاتصالات - المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010، **"الخصائص الاحصائية لمجتمع المعلومات للدول العربية لعام 2009"** متوفر على الرابط : http://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-RPM.AR-2009-PDF-A.pdf

[10] - سمية ديمش، مرجع سابق ص 229.

[11] - كريمة صراع، **"واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية جامعو وهران، 2014/2013 ص 141.

[12] - نفس المرجع، ص 164.

[13] - رشيد علام، **"عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي – دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ببريطانيا، 2010/2009، ص 152.

[14] - نفس المرجع ، ص152.

[15] - حسين الماحي، **"نظرات قانونية في التجارة الالكترونية"**، مداخلة في المؤتمر العلمي حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية، الإمارات العربية المتحدة، المنعقد بين 28/26 افريل 2003.